

Distr.
GENERAL

UN LIBRARY

JUN 26 1992

مجلس الأمن



S/24158

24 June 1992

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لألبانيا لدى
الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي وبالإشارة الى مذكرتك المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) ، أتشرف بأن أقدم طياً تقريراً بالتدابير التي اتخذتها حكومة ألبانيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

فتمشيا مع التزامات الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، تنفذ حكومة ألبانيا بالكامل أحكام قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) وفي جلسة عقدت في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ أيدت حكومة جمهورية ألبانيا القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) بمجمله واعتدت تدابير نفذت اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بجميع أحكامها . وفي الوقت ذاته فإن حكومة ألبانيا ، اتفاقاً مع مبادئ سياستها الخارجية وموقفها بشأن الحل السلمي للأزمة اليوغوسلافية وجميع المشاكل في يوغوسلافيا السابقة ، تؤيد منذ البداية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لتحقيق هذه الغاية . وهكذا فإن حكومة ألبانيا سوف تحترم الالتزامات المسندة اليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتلتزم بأحكام قرار مجلس الأمن بالرغم من النتائج الضارة للخطر بالنسبة للاقتصاد الألباني .

وقد أصدرت حكومة ألبانيا تعليماتها الى جميع مؤسسات الدولة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة التي تتمشى في نطاق اختصاص كل منها مع تنفيذ القرار ولا سيما الفقرات ٣ الى ١٤ منه .

وقررت الحكومة الألبانية عدم التسامح حتى مع أي حالة فردية لسعي أي مواطن أو شركة خاصة في ألبانيا إلى تبادل سلع منشئها الصرب أو مونتيفرو ، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك أو بصفة خاصة عندما يظهرون بوصفهم ممثلين للطرف الألباني . وسوف تمارس أجهزة الدولة المراقبة السليمة لرصد استخدام هذه التدابير .

ولا يوجد اتفاق طيران بين ألبانيا والصرب ومونتيفرو بشأن خدمات الطيران ، ومن ثم فإنه لا يوجد اتصال جوي بين الطرفين . وفيما يتعلق بحظر معونات التعاون التقني أو المساعدة أو التدريب قامت حكومة ألبانيا بتنفيذ قوانين صارمة لتطبيق الحظر المطلوب بقرار مجلس الأمن . كما يقتضي الأمر تخفيض عدد الموظفين الدبلوماسيين اليوغوسلاف في تيرانا .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بترتيب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سوكول نيتشاج

القائم بالأعمال

— — — — —